الانتقال الديمقراطي كآلية لتعزيز الأمن الوطني العراقي

The Demogratic Transistien as Amechanism For irags National Security

أ.م.د. محمد عبد الرحمن حمد يوسف*

Mohamed Abdelrahman Hamed Yousif

ملخص:

يهدفُ البحث إلى مناقشة الانتقال الديمقراطي في البيئتين الداخلية والخارجية للعراق، وذلك من خلال مدى فعالية النظام والمجتمع على واقع البيئة الداخلية والخارجية للعراق في الوصول إلى نظام حكم ديمقراطي وعلى اعتبار أن الانتقال الديمقراطي الحقيقي لا بُدَّ وأن يأتي التوجه اليه، ليس فقط من النظام فحسب، بل من أفراد المجتمع كما يشتغل البحث على الدولة العراقية التي تمثل نمط التدخل من الخارج كما تمثل ايضاً النمط الاحلالي من الداخل في محاولات الانتقال الديمقراطي، وذلك لإبراز وتوضيح مدى الانتقال أو التعثر والانتكاس نحو الحالة التسلطية وانعكاسات ذلك كله على الأمن الوطني العراقي .

يفترض البحث أن الانتقال الديمقراطي في العراق سيبقى عند مستواه السطحي" الديمقراطية كـ"صندوق انتخابات" مفتقراً إلى المضمون القادر على تغذية المرتكزات الأساسية للتحول الديمقراطي، والتي من ضمن متطلباتها وعي النخب بأن عمليات المحاصصة الطائفية في العراق ستعيق انتاج علاقة مواطنة التي هي المتطلب الاولي لاي ديمقراطية وان استنجاد تلك المكونات بقوى اقليمية في صراعها مع مكونات وطنية اخرى سيرتد في

* استاذ مساعد /جامعة القضارف – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – قسم العلوم السياسية (السودان)
Moh1982@live.co.uk

النهاية على الجميع وترهنهم بهذه الدولة الإقليمية او تلك. وان الضحية لن تكون الديمقراطية او الأمن الوطني العراقي بل هما معاً.

خلُص البحث الي جملة من الاستنتاجات ففي العراق تعُد قضية الانتقال الديمقراطي مرتبطة بعاملين أساسيين هما الاستقرار بشقيه السياسي والأمني ويعد الصراع في العراق من القضايا الحاكمة لمستقبل الدولة العراقية الجديدة وهما مرتبطان بعاملين : **الأول** كيفية إدارة القوى السياسية خلافاتها يعكس مدى قدرتها على الاحتفاظ بالطابع السياسي لتلك العملية وعلى توافق سياسي في ما بينها **والثاني** : موقف قوات الأمن العراقية وقدرة تدخلها في المساعدة للحفاظ على الامن في حالة تعثر تشكيل الحكومة عبر الانتخابات العراقية . وأن عدم قدرة الحكومة المركزية في العراق على إرساء النظام وحكم القانون قد يدفع القادة والشخصيات المرموقة الى إنشاء مناطق واقاليم يمارسون فيها استقلاليتهم وبالتالى احتمال نشوب صراعات بينهم حول الحدود والمناطق أو ربما نزاعات بينهم والحكومة اذا لم تذعن الحكومة لاستقلاليتهم.

Abstract

The research aims to discuss the democratic transition in the internal and external environments of Iraq, through the effectiveness of the system and society on the reality of the internal and external environment of Iraq in reaching a democratic system of government and considering that the real democratic transition must come to it, not only from the system, Rather, it is from members of society, as the research works on the Iraqi state, which represents the pattern of interference from the outside, as well as the substantive pattern from the inside in the attempts of democratic transition, in order to highlight and clarify the extent of the transition or stumbling and relapse towards the authoritarian state and the repercussions of all this on the Iraqi national security.

مقدمة:

ان عملية الانتقال الديمقراطي في العراق ما بعد حرب عام ٢٠٠٣ ودور الانتقال الديمقراطي في تعزيز الامن الوطني العراقي يستمد أهميته من حقيقة أنَ الانتقال الديمقراطي في العراق يُعدُّ من أبرز متطلبات البيئة الداخلية لما له من علاقة مباشرة بالتنمية الشاملة، وتحقيق الامن الوطني ،كما أن البيئة الداخلية في العراق تعاني من اختلالات كبيرة تؤثر في مجال الحكم وصيغه وعليه أصبح مطلب الديمقراطية من البيئة الداخلية أكثر إلحاحاً من البيئة الخارجية ولا سيما ان التغيير من البيئة الخارجية سيصبح غير ذي جدوى .

مشكلة البحث:

يتمثل الهم البحثي في الإشتغال على معوقات اساسية للانتقال الديمقراطي، في حالة الإنقسام المجتمعي الطائفي في العراق وسياسات مأسسة ذلك الإنقسام عبر قطعها الطريق امام أي انتقال ديمقراطي يسهم عبرها في مزيد من التدهور في الأمن الوطني العراقي، كما ان الأدوار التي لعبتها او تلعبها دول الجوار الاقليمي ولاسيما ايران في عرقلة الانتقال الى الديمقراطية وادارته بما يفضي الى ديمقراطية شكلانية التقت معها استراتيجيات الخارج بمعيقات الداخل. عليه يمكن صياغة الأسئلة الرئيسة على النحو الآتي: هل دشن تغيير النظام في العراق العام ٢٠٠٣ انتقالاً نحو الديمقراطية ام مثل تغييراً لنظام سلطوي بنظام اخر لا تتعدى فيه الديمقراطية عتبة صناديق الانتخابات؟ هل يمكن الحديث عن احتمالات ترسيخ ديمقراطية تؤدي بدورها الى تعزيز الأمن الوطني العراقي في المدى المنظور؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الانتقال الديمقراطي في العراق سيبقى عند مستواه السطحي " الديمقراطية كـ" صندوق انتخابات" مفتقراً إلى المضمون القادر على تغذية المرتكزات الأساسية للتحول الديمقراطي، والتي من ضمن متطلباتها وعي النخب بأن عمليات المحاصصة الطائفية في العراق ستعيق انتاج علاقة مواطنة التي هي المتطلب الاولي

لاية ديمقراطية وان استنجاد تلك المكونات بقوى اقليمية في صراعها مع مكونات وطنية اخرى سيرتد في النهاية على الجميع وترهنهم بهذه الدولة الإقليمية او تلك. وان الضحية لن تكون الديمقراطية او الأمن الوطني العراقي بل هما معاً.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى مناقشة الانتقال الديمقراطي من خلال طرح صمويل هنتغتون للانتقال الديمقراطي في البيئتين الداخلية والخارجية للديمقراطية لضمان نجاحها لتشكل بيئة ديمقراطية، وكذلك فشلها بمناقشة عوائق البيئة الديمقراطية داخلياً وخارجياً والتي يمكن الاعتماد عليها كحالات قياس في الانتقال الديمقراطي في العراق، وذلك من خلال مدى فعالية النظام والمجتمع على ضوء واقع البيئة الداخلية والخارجية للعراق في الوصول إلى نظام حكم ديمقراطي وعلى اعتبار أن الانتقال الديمقراطي الحقيقي لا بُدَّ وأن يأتي التوجه اليه، ليس فقط من النظام فحسب، بل من أفراد المجتمع كما يشتغل البحث على الدولة العراقية التي تمثل نمط التدخل من الخارج كما تمثل ايضاً النمط الاحلالي من الداخل في محاولات الانتقال الديمقراطي، وذلك لإبراز وتوضيح مدى الانتقال أو التعثر والانتكاس نحو الحالة التسلطية وانعكاسات ذلك كله على الأمن الوطني العراقي الذي يتناوله البحث من خلال طرح المدرسة المعاصرة التنموية لمفهوم الأمن الوطني والذي يتناول المصطلح من خلال زاوية معاصرة ووفقاً لما طرحه العديد من انصار هذه المدرسة من امثال روبرت ماكنمارا وعلي الدين هلال وغيرهم ودافع روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق عن هذه المدرسة المعاصرة في الأمن رابطاً بين الحد الأدنى من النظام و الاستقرار مع درجة مقبولة و متوازنة من التنمية؛ ويُعرفُ على الدين هلال الامن انطلاقا من القدرات الكفيلة بمواجهة التهديدات أي " تأمين الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية "

منهجية البحث:

يشكل منهج تحليل النظم الاقتراب المنهجي لكونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي، بهدف تتبع جدية النظام السياسي العراقي ، في ترسيخ الانتقال الديمقراطي مع التعرف على المؤشرات التي توضح ذلك من خلال العناصر التي يتكون منها النظام والمتمثلة بمدخلات النظام، وعملية الانتقال، إضافة إلى المخرجات فضلا عن العديد من المناهج ، في أدواتها المنهجية حاول البحث أيضا الإفادة من أدبيات الانتقال الديمقراطي أو علم الانتقال الذي يبحث أسباب الانتقال الديمقراطي و كيفيات حدوثه والمسارات التي يمكن أن يتحرك عبرها الانتقال، وما إذا كان يتحرك نحو الترسيخ الديمقراطي أم يتجه صوب نهايات أخرى. ضمن المداخل النظرية التي حاولت تفسير الانتقال الديمقراطي وصياغة نظريات سببية تعتني بتحديد العوامل والمتغيرات المستقلة التي تشكل أسباب الانتقال وديمومة الديمقراطية، أفاد البحث خصوصا من التمييز الذي اقترحه صمويل هنتجتون بين أربعة أنماط للانتقال الديمقراطي وهي كالاتي :

١- نمط التحول: وفيه تتم عمليات الانتقال الديمقراطي بمبادرات من النظام التسلطي

٢- نمط التحول الإحلالى: وفيه تنتج عمليات الانتقال عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

٣- نمط الإحلال: اذ يجري الانتقال أساسا بفعل ضغوط المعارضة الشعبية أوالانتقال من الأسفل

٤- نمط التدخل الخارجي: أذ يحدث الانتقال إما بفعل ضغوط أو بفعل تدخل خارجي مباشر.

على اعتبار أن الانتقال في الحالة العراقية تم بفعل تدخل خارجي في بادئ الأمر ثم انتقل الى التحول الإحلالى سيتناول البحث محاولات الانتقال الديمقراطي وفقاً لنمط التدخل الخارجي والنمط الاحلالى "الثوري" .

سيحاول البحث تتبع مسار الانتقال الديمقراطي وعلاقته بالامن الوطني العراقي في محاولة منه – البحث – لربط تحقيق الامن الوطني العراقي بالانتقال الي الديمقراطية . أذ اعتمد

البحث في أدواته على المصادر الاولية مثل التقارير والنشرات ذات الصلة بموضوع البحث إضافة الى المصادر الثانوية المتمثلة في : الكتب المطبوعة العربية والكتب المترجمة للعربية والمنشورات والدوريات والندوات وأخيرا الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

هيكلية البحث:

يتناول البحث ثلاثة محاور يتناول المحور الاول العلاقة بين الانتقال الي الديمقراطية والامن الوطني فيما يتناول المحور الثاني الانتقال الديمقراطي ومأسسة الانقسام الطائفي، المحور الثالث دور دول الجوار في اعاقة الانتقال الديمقراطي وتأثيره على الامن الوطني العراقي بالتركيز على أنموذج واحد فقط وهو(ايران).

المحور الاول: في العلاقة بين الانتقال الى الديمقراطية والامن الوطني

تُعد الديمقراطية معياراً لمشروعية النظام السياسي، اذ يصبح الهدف من الحكم الديمقراطي أن تكون السلطة انعكاس لإرادة الشعب ومُسَخرةً لخدمة مصالحه وأولوياته من تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يتيح الوصول إلى استتباب الأمن وتحقيق الرفاهية في أرجاء المجتمع[١] والديمقراطية تتضمن تحديداً واضحاً للعلاقة بين السلطات، وكذلك للأسس التي تقوم علىها وظائفها وأدائها لهذه الوظائف فكلما التزمت هذه الأجهزة في أدائها لأعمالها بالقواعد المنظمة لعملها على النحو المبين في القانون كانت أقرب إلى نقطة التوازن المطلوبة لتحقيق متطلبات الأمن و الديمقراطية .[٢]

ترتبط الوظيفة الأمنية ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالوظائف الأخرى للنظام السياسى، ومع ما شهده الواقع المعاصر من متغيرات، ازدادت قوة علاقات الاعتماد المتبادل بين الوظيفة الأمنية والوظائف الأخرى للنظام السياسى الديمقراطى وثمة جانب

آخر يربط بين الأجهزة الأمنية والنظم الديمقراطية المعاصرة، يتمثل فى مدى كفاءة وفعالية الأجهزة الأمنية التابعة لهذه النظم فى أدائها لمهامها ووظائفها، وفقا للمعايير الدولية المهنية، والتقنية، والحقوقية وعليه فهذا البُعد فهذا البعد لم يعد يقيم بمعزل عن المنظومة المتكاملة لأداء النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة. ومن ثم، فالبعد المهني لم تعد أهميته تقتصر على الجانب العملياتي فحسب، وإنما امتدت أهميته إلى المستوى المتعلق باستراتيجيات تحقيق الأمن.(٣)

ثمة مساحة مشتركة تجمع بين الأمن والممارسة الديمقراطية وتتمثل في ساحة العمل المشترك المتمثلة في المجتمع، وخدمة الإنسان والحفاظ على حقوقه وحمايتها، والملاحظ أن المجتمعات التي تعرف رؤية مشتركة حول الممارسة الديمقراطية والأمنية، هي المجتمعات التى يتحقق فيها أعلى مستوى للأمن و الديمقراطية واتسعت مجالات العمل المشترك بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الديمقراطية الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني ولم يعد إطار العلاقة بين الأمن والديمقراطية فى الحياة السياسية المعاصرة بأبعاده المختلفة محدداً بنطاق الحدود الإقليمية للدولة، بل يشمل دول الجوار الجغرافي المباشر، ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي، وقد يترتب على ذلك إخلالاً بالأوضاع الأمنية فى ذلك البلد ويمثل انتهاكا لقواعد وأسس العملية الديمقراطية وعملياً يمثل هذا البعد أحدى الجوانب المعقدة فى الحياة السياسية المعاصرة للعلاقة بين الأمن والديمقراطية .(٤)

العلاقة بين الأمن والديمقراطية في غالبيتها علاقة طردية، حيث كلما زادت الديمقراطية تزايد الأمن داخل المجتمع بالقوة والاتجاه ذاتهما؛ والعكس صحيح فكلما قلت درجة الديمقراطية يختل أداء الجهاز الأمني، وتنتشر الفوضى داخل المجتمع، وتنهار الحقوق والحريات. فالأمن هو إحدى المقومات الرئيسة لقيام الديمقراطية والشعور بها، ولذلك يرى الفقهاء أنه لا توجد ديمقراطية بغير أمن، ولا أمن بغير ديمقراطية.(٥)

إن الأمن لا يتحقق إلا من خلال توافر بيئة ديمقراطية ناضجة يلتزم فيها الجميع بأحكام الدستور والقانون قولا وفعلا، بل ان هذا الالتزام، وفقا لبعض فقهاء الفكر السياسى

الديمقراطي، لابد وأن يرقى إلى مستوى العقيدة السياسية الراسخة التى يؤمن بها المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته ومكوناته وأن الاعتبارات الديمقراطية تؤثر فى الأداء الأمنى، كما أن الاعتبارات الأمنية تعود لتؤثر فى الممارسة الديمقراطية، ومن ثم فإن المجتمعات الديمقراطية المعاصرة بحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الأمن والديمقراطية في سياق معادلة تقوم على أساس تحقيق أمن الديمقراطية، وهو ما يتطلب بناء الأجهزة الأمنية ذات القدرات المهنية والتقنية المرتفعة بحيث تكون قادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية التى تواجه المجتمعات الديمقراطية بأعلى مستوى من الكفاءة والفعالية. ومن جانب آخر، دمقرطة الأمن وذلك من خلال تطوير التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة الأمنية بما يتوائم والمستجدات، وترسيخ مبادىء وسلوكيات الالتزام بأحكام القانون لأقصى قدر ممكن في إطار قيام الأجهزة الأمنية بعملها، وكذلك توسيع نطاق المشاركة فى تحقيق الأمن الوطني في المجتمع من جانب جميع مؤسساته ومواطنيه، وذلك باعتبار الأمن الوطني قضية مجتمع ولا يتحقق إلا من خلال التعاون بين جميع مكونات المجتمع.[٦]

المحور الثاني: الانتقال الديمقراطي ومأسسة الإنقسام الطائفي

نظرياً وموضوعياً، الفكرة الديمقراطية لا يمكن أن تبرز إلا بعد وصول المجتمع وقطاع رئيس من النخب الوطنية والفاعلة والمؤسسات إلى ضرورة وضع حد للنظام التسلطي والقناعة بأن الديمقراطية والحقوق والحريات والتداول على السلطة هي الحل الأفضل لمستقبل البلدان من خلال الانتخابات وصناديق الاقتراع والحقوق الدستورية وإن وصول معظم المجتمع لهذه القناعة يضمن أن لا يتحرك الجيش أو الأمن أو الطبقة القوية – الطائفة – للوقوف ضد التحول الديمقراطي.[٧] فلم يسجل العراق في عهد الرئيس السابق صدام حسين وما قبله أي تطور ملموس لتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتقليص سلطات الرئيس و الحزب وإقرار دستور جديد لتنظيم الحياة السياسية على أساس تعدد الأحزاب ثم انه وبعد أن تم إقرار قانون الأحزاب لم يجر تنفيذ ذلك ثم بعد ذلك صرح

رئيس الجمهورية العراقية صدام حسين – انذاك – انه لا مكان للديمقراطية الغربية في بلاده.[٨]

قررت الولايات المتحدة أن تقوم بمهمة التغيير بنفسها في العراق على رأس تحالف دولي وأطلقت على حملتها العسكرية للعراق اسم " تحرير العراق"[٩] وجعلت الهدف هو تأسيس نظام ديمقراطي في العراق ليكون قاطرة للتغيير الديمقراطي في المنطقة باعتباره أحدى الأهداف الرئيسة للحرب ضد العراق.[١٠] وعملت الولايات المتحدة الامريكية على العمل على تثبيت الأشخاص والواجهات السياسية التي جاءت مع الغزو وحرصت على تشكيل مجلس الحكم الانتقالى في يوليو عام ٢٠٠٣ الذي عدتهُ اللبنة الاولى للديمقراطية.[١١] ويعتبر بريمر أول من أسس للطائفية في العراق فقد شكل المجلس على أساس طائفي واثني والطائفية السياسية؛ وهي انتقال الطائفية، بمفهومها العام، من تواجدها على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي اليها هؤلاء الأفراد وتجسيدها في مستوى الدولة الحاضنة للجميع.[١٢] ويُعدُ احدى الأسباب الرئيسة للصراع المذهبي في العراق سني – شيعي فضلا عن الصراع الاثني " عرب– أكراد – تركمان – .. " هو الاحتلال الأمريكي للعراق فمنذ أن احتل الأمريكيون العراق عام ٢٠٠٣ كانوا يتحدثون عن السنة والشيعة والعرب والأكراد والتركمان.[١٣]

قامت قوات الاحتلال بحل مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية، واعتمدت على الاستقطاب الطائفي في عملية بناء الدولة العراقية، وتشكيل معظم القوى والاحزاب السياسية العراقية على اساس ولائها للمكون، و عانت هذه القوى من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة وعملية بنائها لكونها حديثة الممارسة للسلطة وانشغلت بالتشبث بها.[١٤] واستمرت العملية السياسية في العراق عبر القوى المذهبية والاثنيه التي جاءت مع الاحتلال أو التحقت به فيما بعد واستمرت المحاصصة الطائفية و الاثنية بعد الاحتلال . اما في البناء الأمني فقد اضطرت حكومة الاحتلال في فيما بعد الى تشكيل جيش وقوى أمنية على أساس طائفي ومن دون اعتبار للكفاءة والخبرة وتقاسمت القوى السياسية الرئيسة السيطرة على فرق الجيش الجديدة.[١٥]

فيما يخص الشق الدستوري فقد وضع الاحتلال قانونا مؤقتا لادراة العراق تم في فيما بعد اعتماده كأساس لما سمي ب" الدستور العراقي " ومنح فيه الأكراد ليس إدارة ذاتية (حكم ذاتي) موسعة فقط وإنما منح الأكراد إقليما عراقيا فدراليا (إقليم كردستان العراق) بل وضع صيغة قريبة من الاستقلال.[١٦] وهيمنت المقاربة الأيديولوجية المذهبية على الخطاب السياسي للأحزاب الدينية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، وانعكست هذه الهيمنة على تأويلات لمضمون الدستور لا تنسجم مع أية نظرة علمية تراعي القواعد الدستورية للدولة الحديثة، مما أفقد دستور عام ٢٠٠٥ هويته الوطنية التي تمثل مكونات وثقافة المجتمع الذي يتسم بالتنوع الديني والقومي .وظهرت التطبيقات الدستورية محكومة بمفهوم "الأغلبية العددية"، التي تتنافى مع جوهر فلسفة الديمقراطية، مما قوّض مفهوم الإرادة الديمقراطية التوافقية. لذا فشل النظام السياسي في ضمان الوفاق الاجتماعي بين الهويات المتنوعة في العراق، وتحول لعامل تفكيك للمجتمع بدلاً من كونه جامعاً وضامناً للوحدة الوطنية.[١٧]

بخصوص منع تشكيل الميليشيات أشار الدستور الى حظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة" ولكن من الناحية العملية، لم تلتزم مؤسسات الدولة المعنية والأحزاب السياسية بتطبيق الدستور، واعتمدت في إعادة بناء القوات المسلحة وتشكيل الجيش بالأساس على دمج مجاميع من الميليشيات التابعة للأحزاب فضلاً لما تقدم، لا يملك رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة ووزارة الدفاع، أي سيطرة على القوات المسلحة الكردية (البيشمركة) التي تعد جزءاً من الجيش العراقي ويتم تمويلها من قبل الحكومة الفيدرالية.ومما لا شك فيه، إنّ الخلافات حول تأويل النصوص الدستورية قد خلقت المزيد من المشكلات السياسية وعطّلت قدرات النظام السياسي. كما كان الدستور عاملاً رئيساً في إدامة حالة عدم الاستقرار التي تعمّ معظم المدن والأقاليم منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣.[١٨] بدلاً من ان يكون الدستور هو الضامن للنظام الديمقراطي والامن الوطني العراقي .

جاء اختيار المالكي رئيسا للوزراء كجزء من طبيعة القوى الطائفية والاثنية التي شاركت في العملية السياسية وتولى المالكي منصب الأمين العام للحزب الذي يمثل مكونا عراقيا

واحداً.[١٩] وتجدر الإشارة الى أن مسؤولية حالة الفوضى السائدة في العراق – انذاك – تقع على عاتق الرئيس العراقي المالكي و خصومه على السواء بحيث تجد الشارع العراقي منقسما بين الأحزاب الشيعية التي كانت مضطهدة في السابق مثل حزب الدعوة في حين يحاول الأكراد المحافظة على استقلالهم شبه الكامل في شمال العراق والحول دون تشكل حكومة مركزية قوية في بغداد قد تعمد يوما الى تطويق مدنهم وقراهم كما كانت الحكومات العراقية السابقة تفعل طوال القرن الماضي.[٢٠]

من الطابع الطائفي الذي لزم التصويت استغرق تاليف حكومة وحدة وطنية في عام ٢٠١٠ م ٢٤٩ يوما وخيم على المفاوضات بخصوص تاليف حكومة نوعان متعارضان من المخاوف: فمن جهة كانت المخاوف من أن تؤدي سلطة المالكي المتنامية الى ديكتاتورية في حال أعيد تعيينه لكن هناك مخاوف أخرى من أن تؤدي زيادة في نفوذ السنة في حكومة محتملة يؤلفها اياد علاوي الى تخريب التسوية السياسية التي كان تم التوصل اليها في الأعوام التي تلت الغزو في عام ٢٠٠٣.[٢١] لم يكن كبار أعضاء نخبة العراق واثقين كثيراً من استدامة النظام السياسي في بلدهم فقد حاجج صالح المطلك نائب رئيس الوزراء – انذاك – بان العملية السياسية سائرة في اتجاه خاطئ جدا وذاهبة نحو الديكتاتورية .[٢٢]

بحلول ابريل ٢٠١٢ كان ثمة إجماع متزايد أن البلد يتجه نحو حكم الرجل الواحد وشهد العام ٢٠١٣ استمرار أزمة شرعية الحكومة بسبب فشلها في حل عدد من الملفات الرئيسة المتعلقة بكيان الدولة ونظام الحكم وهو ما ترتب عليه استمرار العنف الطائفي – الاثني وموجة من التظاهرات وكان من شأن ذلك إجبار نحو ٣٠٠ ألف شخص على النزوح من مساكنهم بسبب ظروف القتال حسب تقدير الأمم المتحدة في فبراير العام ٢٠١٤. وغياب شرعية تلك الحكومة يرجع الى الطبيعة الطائفية – الاثنية للوضع العراقي فقد تراجعت الأحزاب المدنية المؤسسة على الاختلاف الإيديولوجي والسياسي لمصلحة الأحزاب الطائفية وترتب على ذلك أن اتسم التصويت الانتخابي في مجمله بالطابع الطائفي وقد أدى فشل الحكومة العراقية في صبغ نفسها بصبغة وطنية الى مزيد من

الاحتقان الاثني – الطائفي وشعور قطاعات واسعة من العراقيين بالإقصاء السياسي والاجتماعي وظهور حركات احتجاجية قامت باستخدام العنف وقد كان في اندلاعها واستمرارها فرصة ذهبية لتغلغل تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات المتطرفة وقد ساعد على ذلك توافر السلاح واستمرار نشاط التنظيمات المسلحة كان الاستثناء هو موقف الأكراد – مؤقتاً – الذي نأي التيار الرئيس فيه (جلال طالباني) عن الانخراط في هذا الصراع .[٢٣]

تحول مفهوم "الديمقراطية" من عملية سمتها التنافس السياسي الحر الى الركون للتنافس الطائفي والقومي. ووفقا لذلك صارت القوى المتنفذة في الحكم تعبر عن هذه الطائفة أو تلك القومية. وهذا أنتج نوعا غريبا من إدارة الحكم أصبح فيه المسؤول مهما بلغت درجته يمثل الطائفة أو الإثنية التي ينتمي اليها ويعبر عنها، بدلا من أن يكون مسؤولا عن الجميع.[٢٤]

ينبغي عزو فشل المشروع الديمقراطي في العراق الى الحكومات العراقية المتعاقبة بعد حرب عام ٢٠٠٣، وكذلك للإدارة الأمريكية اليد الطولى في الفشل ولاسيما بسبب تركيزها على مصالحها الإستراتيجية في العراق بدلا من تعزيز المبادئ الديمقراطية فيه الأمر الذي أدى الى ضياع فرصة تشكيل حكومة عراقية موحدة وغير طائفية خاصة لجهة رفض الشعب العراقي للتطرف الديني ولرغبته في الاستقرار.[٢٥] وتترك الولايات المتحدة العراق بنظام سياسي لا تحكمه قواعد مقبولة من القوى السياسية كما لا تتوافر لدى تلك القوى القدرة على بناء التوافق الذي يسمح بقواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية في العراق وهذا من شأنه أن يسهل عملية الانقلاب على تلك القواعد فضلاً عن استمرار وضع الأزمة بكل ما له من تداعيات سياسية و أمنية.[٢٦]

لقد ذهبت الولايات المتحدة الامريكية إلى إنجاز تمزيق النسيج الاجتماعي والوطن، وجَيَّشت الغرائز العصبية الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائرية وشجعتها على التعبير عن نفسها في هويات ومؤسسات فرعية وأنتجت قوى الاحتلال حالة التقسيم الكياني التي رسَّخت استقلال إقليم كردستان في محافظات السليمانية ودهوك وأربيل في الشمال العراقي

وأنتجت حالة مشابهة في محافظات الجنوب، لتدفع بالأنبار وسواها من المحافظات الشمالية والغربية إلى موقفٍ نظيرٍ ورديف .ولقد كرست ذلك في الدستور المؤقت (قانون الدولة الانتقالي الذي وضعه بول بريمر)، مثلما كرست قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية في الحكومة المؤقتة ومؤسسات الدولة لتضع بذلك الأساسات المادية لانقسام العراقيين على أنفسهم، ومواجهة بعضهم البعض الآخر.[٢٧]

ما يشهده العراق من قتالٍ واقتتال، على امتداد شطره الغربي والشمالى، بين مسلّحي العشائر ومعهم قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام قوات الدولة الإسلامية (داعش) والقوات الحكومية المدعومة من ميليشيا البيشمركة الكردية ليس إلّا الخاتمة الطبيعية والمنطقية للمفاعيل التي أطلقها الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ بعد تفجيره تناقضات البنية الاجتماعية العراقية؛ بتدميره الدولةَ وتركيب نظامٍ طائفي فيه.[٢٨] تحول العراق في ظل الاحتلال الأمريكي والحكومات اللاحقة الى دولة مجهولة الهوية والمعالم وأضحت واحدة من أقدم الدول التي نالت سيادتها واستقلالها عام ١٩٢١ تتموضع في حال دولة فاشلة في معايير الأمم المتحدة ومتقدمة في ترتيب الدول الأكثر فساداً في العالم .[٢٩]

دول الجوار واعاقة الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على الامن الوطني (إيران أنموذجاً)

ما يضيف تعقيدا للحالة العراقية في مسألة الانتقال الديمقراطي والامن الوطني تقاطع مصالح الأطراف الإقليمية والدولية وحساباتها الاستراتيجية وانعكاس ذلك على الخريطة السياسية العراقية، وعلى اتجاه الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية. وستركز البحث على دولة إيران التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالعراق.

في ٢٣ مايو عام ٢٠٠٣ كان " بول بريمر" قد اصدر قراره رقم "٢" القاضي بتسريح الجيش العراقي، وهو الإجراء الذي مهد لإيران الإمساك بزمام المبادرة في العراق، مستفيدةً من عدم الاستقرار الذي أعقب الاحتلال و إخفاق الولايات المتحدة في إعادة الاستقرار للعراق ولقد تنامى الدور الإيراني في العراق الى درجة ذهبت فيها بعض التحليلات إلى

إفتراض هلال شيعي تقوده إيران أو تعمل لتشكيله من لبنان إلى العراق مروراً بسوريا وفلسطين ودول الخليج العربي.[٣٠]

بسط الإيرانيون سَطوتهم على مُدن الجنوب الشيعية، عبر بعض الأحزاب والجماعات الشيعية العراقية المدعومة من قبلها – أبرزها حزب الدعوة وفيلق بدر ,التيار الصدري وجيش المهدي , المجلس الأعلى للثورة الإسلامية – ، ومدّ الإيرانيون نفوذهم عبر موازين السياسة العراقية، كما نبّه الأمريكيون إلى أن احتلال العراق قد وفّر مساحة مناورة إستراتيجية غير محدودة لإيران في مواجهة الضغوط الأمريكية، بيد أن هذا النفوذ يقلق أطراف شيعية أخرى، تدرك أن هكذا نفوذ يُراد به تغيير موازين القوى، وتهديد الوحدة الوطنية.[٣١] وتنامى النفوذ الإيراني حتى وصل إلى وضع يمكنها من أن تكون الدولة الأكثر تأثيراً في التطورات السياسية .[٣٢]

تنبعُ الاستراتيجية الايرانية من طبيعة المصالح الإيرانية في العراق والتي تتمثل أساساً في الحيلولة دون ظهور عراق جديد قد يشكل تهديداً سياسياً أو عسكرياً أو أيديولوجياً لطهران سواء كان ذلك من خلال إخفاق العراق بالسقوط في حرب اهلية أو استقلال أحد أقاليمه كما يحدث في كردستان أو من خلال نجاح وظهور ديمقراطية بديلة أو نموذج ديني قد يشد الإيرانيون اليه . وتنطلق هذه الاستراتيجية من أبعاد رئيسة اولها: التشجيع على ديمقراطية الانتخابات كوسيلة لإنتاج الحكم الشيعي وثانيها: الترويج لخلق درجة من الفوضى البناءة بحيث تكون سهلة الانقياد في إحداث اضطراب مطول ويكون من السهل السيطرة عليه وثالثها: تكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين المتنوعين الذين كثيراً ما يكونوا منافسين لتقليل المخاطر الى الحد الأدنى في اية نتيجة يمكن تصورها.[٣٣]

من المؤكد أن العراق سيبقي في الوقت القريب المنظور دولة ناقصة السيادة عملياً – وان كان من الناحية الشكلية أصبح ذا سيادة – و ستكون لأمريكا من خلال ضمان تدخلها في الشؤون الداخلية تصريف مصالحها الإستراتيجية التي عملت من قدمت من اجله على احتلال العراق وساهمت في بناء حكم العراق بقيادات عراقية أتت مع الاحتلال نفسه وعلى ما يبدو ستحرص النخبة الحاكمة في الوقت الحالى والى مدى بعيد – أن لم

تتغير قواعد العملية السياسية القائمة على الطائفية والمصالح الذاتية للعراقيين والأمريكيين معا – على ضمان المصالح الأمريكية .

خاتمة:

في العراق تعُد قضية الانتقال الديمقراطي مرتبطة بعاملين أساسيين هما الاستقرار – بشقيه السياسي والأمني – والصراع في العراق من القضايا الحاكمة لمستقبل الدولة العراقية الجديدة وهما مرتبطان بعاملين: **الأول** كيفية إدارة القوى السياسية خلافاتها يعكس مدى قدرتها على الاحتفاظ بالطابع السياسي لتلك العملية وعلى توافق سياسي في فيما بينها **والثاني** : بموقف قوات الأمن العراقية وقدرة تدخلها في المساعدة للحفاظ على الامن في حالة تعثر تشكيل الحكومة عبر الانتخابات العراقية . وأن عدم قدرة الحكومة المركزية في العراق في إرساء النظام وحكم القانون قد يدفع القادة والشخصيات المرموقة الى إنشاء مناطق واقاليم خاصة يمارسون فيها استقلاليتهم وعليه احتمال نشوب صراعات بينهم حول الحدود والمناطق أو ربما نزاعات بين الحكومة اذا لم تذعن لاستقلالتهم .

الحكومة العراقية الناشئة في ظل الاحتلال لا يمكن أن تنتج إلا صراعا مذهبياً واثنياً مع فشلها في إعادة بناء الدولة التي قضى الاحتلال عليها وما يؤكد هذه الحقيقة أن الولايات المتحدة تعمل على الحفاظ على أمنها القومي أولا وليس على عملية الانتقال الديمقراطي أما بالنسبة لمستقبل الحضور الإيراني القوي في العراق وتدخله في الشؤون العراقية فسوف يستمر الى حين ولاسيما مع تزايد الظاهرة الطائفية والاثنية وإقامة حكم وطني عراقي يمنع دخول إيران في العراق.

ربما يحتاج العراق **الى نخبة جديدة** تستطيع التعامل مع إشكاليتين **الاولى** خاصة بميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها منذ عهد النظام العراقي ما قبل حرب ٢٠٠٣ واستمرت بعد الاحتلال ونجاح هذه العملية تضمن نزع سلاح الميليشيات وحصر السلاح في يد أجهزة الدولة **و الثانية** كيفية صياغة عقد جديد بين هذه الأطراف يكون مختلفا عن الذي صاغه الحاكم المدني للعراق بول بريمر وورثته الحكومات العراقية المتعاقبة بشكل أو بأخر فأسس لنوع من الاستقطاب الطائفي والى أن يتحقق ترسخ ثقافة سياسية تؤدي الى تحول ديمقراطي كامل .

الهوامش:

١. د.على إسماعيل مجاهد ، علاقة الديمقراطية بالامن ، حوار أجرته – سارة محمد ، على صحيفة الايام الالكترونية / العدد ١١٠٩٩ الخميس ٢٩ أغسطس ٢٠١٩ الموافق ٢٨ ذو الحجة ١٤٤٠ على الرابط الالكتروني : https://www.alayam.com/alayam/Variety/243242/News.html .

٢. د.محمد سعيد ابوعامود، ابعاد العلاقة بين الامن والديمقراطية ، مجلة الديمقراطية ، ٥ أكتوبر ٢٠١٥ ، على الرابط الالكتروني: http://rawabetcenter.com/archives/13299 .

٣. نفس المصدر.

٤. د.محمد سعيد ابوعامود، مصدر سابق.

٥. د.على إسماعيل مجاهد ، مصدر سابق ، بدون صفحة .

٦. د.محمد سعيد ابوعامود، مصدر سابق .

٧. د.شفيق ناظم الغبرا ، السودان والانتقال الديمقراطي ، مجلة القدس العربي الالكترونية – مقالات ، ٢٠١٩/٧/١٠ ، على الرابط الالكتروني : https://www.alquds.co.uk/ .

٨. فيليب شميتر وتيرى لين كارل ، فيليب شميتر وتيري لين كارل، الديمقراطية وغيرها، القاهرة ، مركز دراسات التنمية السياسية الدولية، ١٩٩٢ ،، ص ١١– ١٢.

٩. محسن عوض ، الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي و الفعل الثوري ، مجلة المستقبل العربي ،السنة ٣٤ ، العدد ٣٨٨ ، يونيو / ٢٠١١ .، ص ٥٣ .

١٠. حسنين توفيق إبراهيم ، العوامل الخارجية و تأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٩ ، السنة ٣٠ ، مارس ٢٠٠٨ ، ص ٢٧ .

١١. أحمد يوسف احمد – نيفين مسعد (تحرير) وآخرون ، "تحرير" وآخرون ، حال الأمة العربية ٢٠١٠–٢٠١١ رياح التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، مايو ٢٠١١ ، ص ٢١٧.

١٢. بدر الدين شوهاتي، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، ٢/١٢/٢٠١٧ ، على موقع مؤمنون بلا حدود ، على الرابط الالكتروني : https://www.mominoun.com/articles/ .

١٣. خير الدين حسيب ، العراق الى أين : نحو خطة طريق لتحريره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢١ ، السنة ٣٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٣/ ٢٠١٤ ، ص٧-١٢.

١٤. المركز الديمقراطي العربي ، دولة المكونات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل، ٢/١٢/٢٠١٦، http://democraticac.de/?p=36858

١٥. خير الدين حسيب ، مصدر سابق ، ص٧-٨ .

١٦. نفس المصدر ، ص ٨ .

١٧. غازي فيصل آل سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٧ فبراير ٢٠١٧ م على الرابط الالكتروني : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/02/190225063258456.html .

١٨. غازي فيصل آل سكوتي ، مصدر سابق .

١٩. خير الدين حسيب ، مصدر سابق ، ص ٨ .

٢٠. ند باركر ، العراق بعد الانسحاب : الدولة الفاشلة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٣٤ ، العدد ٣٩٨ ، اربيل ٤/ ٢٠١٢ ،ص ٢٢٢- ٢٢٣ .

٢١. توبي دودج ، العراق على طريق الرجوع الى الدكتاتورية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٠٣ ، السنة ٣٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٩/ ٢٠١٢ ، ص ١٠٨ .

٢٢. نفس المصدر ، ص ١٠٨ .

٢٣. على الدين هلال ، حال الأمة العربية : ٢٠١٣ – ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٤ ، السنة ٣٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت يونيو/ ٢٠١٤ ، ص ١٨ – ١٩ .

٢٤. ند باركر ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .

٢٥. مصطفى كاظم ، العراق : ديمقراطية ناشئة وسط تعقيدات متشابكة ، موقع بي بي سي عربي نيوز ، ٢٩ ابريل ٢٠١٤ ، على الرابط الالكتروني :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140429_iraq_democracy_
٢٦. إيمان رجب ، العراق بعد عام ٢٠١١ التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٦ ، السنة ٣٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٢/ ٢٠١٢ ، ص ٦٨ – ٦٩ .
٢٧. عبد الإله بلقزيز ، العراق بين أنفاق طائفية وفاق وطنية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٩ ، السنة ٣٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٢٠١٤/١١ ، ص١٢٧ .
٢٨. عبد الإله بلقزيز ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ .
٢٩. صباح ياسين ، العراق .. عشر سنوات عجاف ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤١٠ ، السنة ٣٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٤/ ٢٠١٣ ، ص ٧ .
٣٠. طلال عتريسي ، العرب وإيران ـ مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة، في : عزمي بشارة ومحجوب الزويري (محرران)، العرب وايران ـ مراجعة في التاريخ والسياسة ، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٠) ص ١٠٥ – ١٠٦ .
٣١. حسن أبو طالب، بعد خمس سنوات من الإحتلال ماذا بقي من العراق، مقال منشور على موقع آرام على الرابط: www.aaramnews.com/website/37017NewsArticle.html
٣٢. عزمي بشارة، ايران والعرب ـ ملاحظات عامة، في: عزمي بشارة ومحجوب الزويري (محرران)، ص ١٦ .
٣٣. احمد سمير– هدى ادريس (محرران) ، ورشة عمل : النفوذ الايراني في العراق وانعكاساته الاقليمية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية – وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام برنامج الدراسات الإيرانية ، القاهرة ، ٢٠١٩/٨/٢٩ م ، ص ٤٣ على الرابط الالكتروني : https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/AB/ .

المراجع والمصادر:

١. احمد سمير – هدى ادريس (محرران) ، ورشة عمل : النفوذ الايراني في العراق وانعكاساته الاقليمية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية – وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام برنامج الدراسات الإيرانية ، القاهرة ، ٢٩/٨/ ٢٠١٩ م ، على الرابط الالكتروني : https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/AB/ .

٢. أحمد يوسف احمد – نيفين مسعد (تحرير) وآخرون ، "تحرير" وآخرون ، حال الأمة العربية ٢٠١٠-٢٠١١ رياح التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، مايو ٢٠١١ .

٣. إيمان رجب ، العراق بعد عام ٢٠١١ التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٦ ، السنة ٣٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٢/ ٢٠١٢ .

٤. بدر الدين شوهاتي، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، ٢٠١٧/١٢/٢ ، على موقع مؤمنون بلا حدود ، على الرابط الالكتروني : https://www.mominoun.com/articles/ .

٥. توبي دودج ، العراق على طريق الرجوع الى الدكتاتورية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٠٣ ، السنة ٣٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٢٠١٢/٩ .

٦. حسن أبو طالب، بعد خمس سنوات من الإحتلال ماذا بقي من العراق، مقال منشور على موقع آرام على الرابط:
www.aaramnews.com/website/37017NewsArticle.html

٧. حسنين توفيق إبراهيم ، العوامل الخارجية و تأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٩ ، السنة ٣٠ ، مارس ٢٠٠٨ .

٨. خير الدين حسيب ، العراق الى أين : نحو خطة طريق لتحريره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢١ ، السنة ٣٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٣/ ٢٠١٤ .

٩. شفيق ناظم الغبرا ، السودان والانتقال الديمقراطي ، مجلة القدس العربي الالكترونية – مقالات ، ١٠ / ٧ / ٢٠١٩ ، على الرابط الالكتروني : https://www.alquds.co.uk/ .

١٠. صباح ياسين ، العراق .. عشر سنوات عجاف ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤١٠ ، السنة ٣٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٤/ ٢٠١٣.

١١. طلال عتريسي ، العرب وإيران . مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة، في : عزمي بشارة ومحجوب الزويري (محرران)، العرب وايران . مراجعة في التاريخ والسياسة ، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٠) .

١٢. عبد الإله بلقزيز ، العراق بين أنفاق طائفية وفاق وطنية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٩ ، السنة ٣٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ٢٠١٤/١١.

١٣. عزمي بشارة، ايران والعرب . ملاحظات عامة، في: عزمي بشارة ومحجوب الزويري (محرران) .

١٤. على إسماعيل مجاهد ، علاقة الديمقراطية بالامن ، حوار أجرته – سارة محمد ، على صحيفة الايام الالكترونية / العدد ١١٠٩٩ الخميس ٢٩ أغسطس ٢٠١٩ الموافق ٢٨ ذو الحجة ١٤٤٠ على الرابط الالكتروني : https://www.alayam.com/alayam/Variety/243242/News.html.

١٥. على الدين هلال ، حال الأمة العربية : ٢٠١٣ – ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٤ ، السنة ٣٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت يونيو/ ٢٠١٤ .

١٦. غازي فيصل آل سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٧ فبراير ٢٠١٧ م على الرابط

الالكتروني :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/02/19022506325
8456.html .
١٧. فيليب شميتر وتيرى لين كارل ، فيليب شميتر وتيري لين كارل، الديمقراطية وغيرها، القاهرة ، مركز دراسات التنمية السياسية الدولية، ١٩٩٢ .
١٨. محسن عوض ، الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي و الفعل الثوري ، مجلة المستقبل العربي ،السنة ٣٤ ، العدد ٣٨٨ ، يونيو / ٢٠١١.
١٩. محمد سعيد ابوعامود، ابعاد العلاقة بين الامن والديمقراطية ، مجلة الديمقراطية ، ٥ أكتوبر ٢٠١٥ ، على الرابط الالكتروني :
http://rawabetcenter.com/archives/13299 .
٢٠. المركز الديمقراطي العربي ، دولة المكونات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل،٢٠١٦/١٢/٢، http://democraticac.de/?p=36858
٢١. مصطفى كاظم ، العراق : ديمقراطية ناشئة وسط تعقيدات متشابكة ، موقع بي بي سي عربي نيوز ، ٢٩ ابريل ٢٠١٤ ، على الرابط الالكتروني :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140429_iraq_democracy_ .
٢٢. ند باركر ، العراق بعد الانسحاب : الدولة الفاشلة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٣٤ ، العدد ٣٩٨ ، اربيل ٤/ ٢٠١٢.